موجز الظرفيـة الاقتصاديـة
ابريل 2009

يهدف هذا البلاغ إلى تحليل الوضعية الاقتصادية ببلادنا من خلال تتبع أهم المؤشرات الخاصة بالفصل الرابع من سنة2008، وكذا تقديرات النمو الاقتصادي الخاصة بالفصلين الأول و الثاني من سنة 2009، وذلك في إطار الدراسات الفصلية التي تقوم بها المندوبية السامية للتخطيط. وقد تم إنجاز هذا التحليل باعتماد المعلومات المستقاة من بحوث حول الإنتاج الصناعي و الظرفية الاقتصادية و الأسعار و التشغيل، المنجزة دوريا من طرف المندوبية السامية للتخطيط، وكذا المؤشرات الإحصائية الفصلية الخاصة بالأ*نشطة الإدارية الأخرى.*

*****

يواجه الاقتصاد المغربي حاليا، عقب عدة سنوات من النمو المتواصل، بعض التحديات الناجمة عن تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية. حيث من المنتظر ألا يتجاوز نمو أنشطته القابلة للمتاجرة، دون احتساب الفلاحة، 1,3% خلال الفصل الأول من 2009، مقابل 6,6% خلال نفس الفترة من السنة الماضية. غير أن الدفعة التنشيطية المستمدة من تطور القيمة المضافة المتعلقة بالقطاع الفلاحي و الأنشطة المرتبطة به، ستساهم لا محالة في الحفاظ على معدلات نمو لا بأس بها، قدرت ب4,7% و 5,7% على التوالي، خلال الفصلين الأول والثاني من عام 2009. و تجدر الإشارة إلى أن هده التوقعات قد تعرف تغييرا حسب نتائج بحوت الظرفية للفصول المقبلة.

استمرار دورة الركود الاقتصادي العالمي في بداية السنة

من المنتظر أن تتواصل دورة الركود الحاد الذي يواجهه الاقتصاد العالمي خلال النصف الأول من السنة الحالية، إذ تشير البيانات الأولية إلى استمرار انكماش الناتج الداخلي للبلدان المتقدمة، بنسبة تصل إلى 1,7%، خلال الفصل الأول من 2009، بالمقارنة مع الفصل السابق. و يرجح أن يشهد هذا الناتج بعض التعافي التدريجي بدءا من الفصل الثاني، وذلك بفضل الجهود المتواصلة للتخفيف من تأثيرات الأزمة عبر إتباع منهج توسعي في سياسات المالية العمومية. و مع ذلك، فلا تزال الشكوك قائمة بشان تطور الوضع المالي ومدى تأثير ذلك على الطلب العالمي. من المرتقب أيضا أن تظل معدلات التضخم منخفضة وأن تتراجع عن المستويات القياسية التي بلغتها خلال السنة الماضية، مستفيدة من تراجع أسعار المواد الخام على وجه الخصوص.

تقلص الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب

شهدت الأشهر الأولى من سنة 2009 هبوطا حادا في مستوى الناتج و التجارة العالميين، مما قلص من مستوى الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب، مفضيا إلى تراجع في الصادرات الوطنية، قدر معدله ب19,2% خلال الفصل الأول من سنة 2009، بالمقارنة مع الفصل الرابع من السنة الماضية. ويعزى هذا الانحدار إلى تدني المبيعات من الفوسفاط و مشتقاته، بعد دورة النمو السريع التي حققتها حتى حدود الفصل الثاني من 2008. كما أن باقي الصادرات قد شهدت تراجعا مهما، متأثرة بالركود الاقتصادي العالمي وضعف الطلب الموجه نحو مواد التجهيز و المنتجات الكهربائية و الالكترونية. وتجدر الإشارة مع هذا، إلى التحول الايجابي الذي عرفه منحى بعض المبيعات خلال بداية هذه السنة، كتلك المتعلقة بالملابس الجاهزة و ذلك رغم ظرفية اقتصادية غير ملائمة.

فيما يخص الواردات، تشير التقديرات إلى تراجع، تصل نسبته 9% خلال الفصل الأول من 2009، على أساس التغير الفصلي المصحح من تأثيرات التقلبات الموسمية. و قد مس هذا التراجع، بالخصوص، المقتنيات من المواد الطاقية و مواد التجهيز وأنصاف المواد. على خلفية ذلك، عرف معدل تغطية الواردات بالصادرات شيئا من الانخفاض، ليستقر في حدود 40%. كما أن تقلص كل من التحويلات المالية للمغاربة القاطنين بالخارج و المداخيل السياحية، خلال نفس الفترة، قد ساهم في تفاقم عجز الميزان الجاري. وهو ما يشكل تفاوتا مهما مع التوجه العام الذي عرفته السنوات الماضية.

تطور دون الاتجاه العام في معظم الأنشطة الغير الفلاحية

شهد الاقتصاد الوطني شيئا من التباطؤ، الذي تجلت أهم معالمه في تراجع وتيرة النمو الاقتصادي. حيث لم يتجاوز هذا الأخير 3,1% خلال الفصل الرابع من 2008، عوض 7,1% خلال الفصل الأول. فبسبب ضعف الطلب الخارجي، دخلت بعض الأنشطة الموجهة نحو التصدير، دورة من الركود الاقتصادي، الذي امتد تأثيرها إلى باقي القطاعات الأخرى، باستثناء الفلاحة. و يتوقع، في هذا الصدد، أن يحقق الناتج الداخلي الفلاحي زيادة تفوق 28% خلال هذه السنة. ويخفي هذا الارتفاع الملحوظ تفاوتا مهما بين تقديرات النمو الخاصة ببعض المنتوجات الفلاحية، حيث من المرتقب أن يحقق انتاج الحبوب و القطاني زيادة مهمة، كنتيجة مباشرة للظروف المناخية الملائمة الذي عرفها هذا الموسم؛ في حين سيحقق إنتاج الخضروات والمحاصيل السكرية زيادة متواضعة، متأثرا بالأضرار المترتبة عن الفيضانات التي شهدها شهري يناير و فبراير الماضيين.

تأثير الأنشطة الصناعية من جراء انخفاض الطلب الخارجي

على مستوى الأنشطة الصناعية، لوحظ تراجع في الإنتاج بلغت وتيرته 4,1% خلال الفصل الرابع من 2008. وهي المرة الأولى التي تسجل فيها قيمته المضافة انخفاضا بعد ما يرنو عن ثلاث سنوات من النمو المتواصل. و كنتيجة مباشرة لذلك، انتقلت مساهمة القطاع في تطور الناتج الداخلي الخام من 0,7 نقطة خلال الفصل الأول من 2008 إلى 0,5- نقطة في متم السنة. و يعزى هذا التراجع إلى تقلص مهم في أنشطة كل من الصناعات المعدنية و الالكترونية و الكيميائية. و من المنتظر أن يستمر هذا التراجع،

على الأقل، إلى حدود الفصل الأول من السنة الجارية، كما توضح توقعات بحوث الظرفية، التي تشير بالإضافة إلى ذلك إلى استمرار تقلص الطلب الخارجي.

من جهته، عرف القطاع المعدني انخفاضا في قيمته المضافة، بلغ 17,9% في متم الفصل الرابع من 2008، تحت وطأة التراجع الحاصل في الطلب العالمي من الأسمدة و هبوط أسعار المواد الخام الفلاحية، مما عجل بتقلص مبيعات هذا القطاع الموجهة أساسا نحو التصدير. وبالنظر إلى توقعات مهنيي القطاع، فمن الراجح أن يستمر تدهور الإنتاج المعدني خلال بداية السنة، على خلفية الظرفية الاقتصادية العالمية الغير ملائمة.

أما بخصوص القطاع السياحي، فلا تزال أنشطته تحت تأثير دورة الركود الاقتصادي التي دخلتها قبيل انتشار الأزمة الاقتصادية العالمية. و تجدر الإشارة إلى ان تداعيات هذه الأزمة قد ساهمت، بدورها، في ترسيخ التباطؤ الذي يعرفه القطاع. في هذا الصدد، شهدت مداخيل السياحة تراجعا ب 15,5% في متم الفصل الرابع من 2008، على أساس التغير السنوي، بعد انخفاض بلغ 5,9% خلال الفصل السابق. و يرجح أن يستمر انكماش أنشطة هذا القطاع خلال النصف الأول من 2009، في ظل استمرار تراجع الطلب الخارجي.

من المنتظر أيضا أن يشهد قطاع البناء فترة من الارتفاعات الضئيلة، على إثر التباطؤ الحاد الذي عرفه استخدام المواد الأولية وخاصة الإسمنت وكذا ضعف فرص التشغيل. كما أن بحوث الظرفية الأخيرة قد أبانت عن ارتفاع مسترسل في معدلات الطاقة الإنتاجية الغير المستعملة، إذ انتقلت هذه الأخيرة من 30,9% خلال بداية السنة الماضية، إلى35% في متم الفصل الرابع من 2008.

وعلى العموم، فان نمو النشاط الاقتصادي، دون احتساب الفلاحة، قد استقر في حدود 1,9% خلال الفصل الرابع من 2008، مقابل 4,5% خلال الفصل السابق. ومن المرتقب أن يواصل تحركه نحو الانخفاض خلال بداية السنة الجارية ليصل إلى 1,3%. ويعكس هذا التقدير الحذر الذي يفرضه غياب علامات واضحة حول احتمال تعافي هذا القطاع خلال المستقبل القريب. إذ لا يستبعد أن يعرف تطور الأنشطة الثانوية مزيدا من التقلبات تحت تأثير الظرفية العالمية. كما أن ارتفاع نمو الناتج الداخلي الفلاحي والأنشطة المرتبطة به بدرجة أقل قد يفضي إلى مراجعة معدل النمو الاقتصادي، التي تقدر نسبته حاليا، ب5,7% خـــلال الفصل الثاني من 2009.

تباطؤ في الطلب الداخلي

لا يزال الطلب الداخلي أحد محركات النشاط الاقتصادي الوطني، رغم التباطؤ الذي قد يشهده خلال السنة الجارية. إذ من المرجح أن تتراجع وتيرة نمو الاستثمار الخاص، بفعل التقلص المنتظر في نفقات الاستثمار الخاصة بالمقاولات. في هذا الصدد، تشير بيانات مكتب الصرف لشهر فبراير2009، إلى تراجع في وتيرة تطور الواردات من مواد التجهيز، حيث لم يتعد نموها 4,1%، مقابل 21,2% خلال نفس الفترة من 2008. كما ستشهد الاستثمارات الموجهة نحو قطاع البناء شيئا من الانكماش، كما يدل على دلك تراجع وتيرة نمو القروض العقارية إلى 25,2%، في متم شهر فبراير الماضي، عوض 43,4% خلال نفس الفترة من 2008.

تراجع معدل التضخم الكامن

من المنتظر أيضا أن تتأثر القدرة الشرائية للأسر بالضغوط التضخمية الناجمة عن ارتفاع أثمان المواد الغذائية. فحتى حدود شهر مارس الماضي، بلغ تطور مقياس الرقم الاستدلالي لأسعار الاستهلاك 3,8 %، مقابل 2,4% خلال الفصل الأول من 2008. ويعزى هدا التطور إلى ضعف العرض من المواد الفلاحية، بسبب الفيضانات التي تزامنت مع بداية فصل الشتاء. ويتوقع أن تتراجع وثيرة ارتفاع الأسعار، بدءا من الفصل الثاني من 2009، على إثر الانخفاض الذي قد يشهده معدل التضخم الكامن، بالموازاة مع الهبوط الذي تعرفه أسعار بعض المنتجات المستوردة. كما أن تحسن الإنتاج الفلاحي خلال نفس الفترة، من شأنه أن يحد من الزيادة المهمة التي شهدتها أثمان المنتجات الفلاحية وخاصة منها تلك المتعلقة بالخضر و الفواكه. و على العموم، فإن معدل التضخم الإجمالي سيناهز 2% خلال الفصل الثاني من **2009.**